قراءة في هوامش التجربة البرلمانية في بريطانيا

أ.م.د طالب محيبس حسن الوائلي ، جامعة واسط ، كلية التربية ، قسم التاريخ

قراءة في هوامش التجربة البرلمانية في بريطانيا

تمثل التجربة البرلمانية البريطانية صورة متقدمة للتطبيق الديمقراطي خلال العصر الحديث، من ناحية الزمن والشمول، فلم تسبقها تجربة تطورت ذاتيا كما حدث في بريطانيا، كما لم يشهد العالم صورة مماثلة للتمثيل الشعبي هناك، إذ توافرت بريطانيا ظروف اجتماعية واقتصادية مثلّت مقدمة لظهور الحياة البرلمانية وتطورها، فمنذ العام ٨٢٧ تبلور في أحضان مؤسسة العرش الأنجلو سكسوني مجلس موحد هو الوايتان، ضم المقربين من الأسرة المالكة انجلترا، وتطور نشاطه نتيجة استغلال حاجة الملوك المتعاقبين لخدماته أو أموال أعضائه، ففرضوا شروطهم وتزايدت صلاحياتهم على حساب العرش، إذ بدأ الوايتان يمارس نوعا من النشاط البرلماني المتواضع، وصل حد المشاركة في خلع الملوك وتنصيبهم. وحين جاء الغزو النورمندي سنة ١٠٦٦ تطور هذا المجلس بفعل حاجة وليام الفاتح لشرعنة احتلاله وتحول اسمه إلى المجلس الكبير، وصار ينعقد دوريا وأصبح انعقاده تقليدا رسميا نتيجة لعدم تمكن الملوك من الاستغناء عن مشورته.

فكلما مرت الأسر المالكة المتعاقبة بظروف قاسية استغل المجلس ذلك وحصل على صلاحيات إضافية، حتى تمكن النبلاء من انتزاع اعترافا رسميا بالمجلس بموجب الماجناكارتا أو العهد الأعظم ١٢١٥ حينذاك انطلق صراع مرير بين البارونات والعرش، فلم يكن عمر البرلمان سوى رحلة نضال مستمر حاول خلالها مجلس اللوردات انتزاع السلطة من العرش، وحين تحقق ذلك، تحول الصراع بين اللوردات وممثلي الطبقة العامة من أعضاء مجلس العموم، رحلة طالما أثارت جدلا ورغبة في البحث والتقصي لاستلهام دروسها في بناء الشعوب تجاربها ومحاكاتها فكرا وتكوينا. ذلك أنها كانت عبارة عن صراع طويل استغرق حوالي تسعة قرون، انتهى بهيمنة البرلمان ممثلا بمجلس العموم على السلطة[1].

مفهوم البرلمان وأثره في رسم السياسة البريطانية:

(1) يراجع لمزيد من التفاصيل: طالب محيبس حسن الوائلي (الدكتور)، تطور البرلمان الانجليزي خلال العصر الوسيط 1066-1407، مجلة لارك، كلية الآداب _ جامعة واسط، العدد الثاني، 2010، ص5-19.

أخذت كلمة برلمان من المصطلح اللاتيني (Parliamentum) المأخوذ أصلا من المصطلح الفرنسي القديم (Parlement) ومعناه مكان الحوار، إذ أن كلمة (Parley) تعني الحوار والجدل، وظهر المصطلح أول مرة في أيسلندا سنة 928 ثم في ايطاليا سنة 1189، وأول من أستخدم المصطلح رسميا الراهب الانجليزي ماثيو باريس (Matthew Paris)[2] حين أطلقه على اجتماع المجلس الكبير الذي التأم في دير سانت البانز (St. Albans) سنة 1239، وكان وصفا لمناقشات ما بعد العشاء بين الرهبانِ في أديرتِهم، كما استعمل لوصف محادثات ملك اسكتلندا الاسكندر الثاني (Alexander II) (1198–1249/ 1214–1249) مع إيرل كرونويل (Earl of Cornwall) سنة 1244. كما أطلق المصطلح على المؤتمر الذي عقد بين ملك فرنسا لويس الحادي عشر (Louis XI) (1423–1483/ 1461–1483) والبابا أنوسنت الرابع (Innocent IV) (1200–1254/ 1243–1254)[3] سنة 1245 وأدّىْ إلى عزل الإمبراطور الروماني المقدّس فريدريك الثّاني (1194–1250/ 1215–1250)[4].

والبرلمان ثاني هيئة رسمية في النظام الحكومي البريطاني بعد البلاط، ومصدر الهيئة التنفيذية (الوزارة) والمُسائل لها، وفي الوقت نفسه العماد الأساس الذي ترتكز عليه، وسيادته بمثابة حجر الزاوية للدستور البريطاني، لكنها منذ العام 1911 انفرد مجلس العموم بالسيادة بعد الإصلاحات البرلمانية، ذلك أن البرلمان يتكون من مجلسين: (العموم) الذي يكتسب وجوده وشرعيته من الشعب المنتخب له فيعين الحكومة وينزع الثقة منها فيقيلها كليا أو جزئيا. و(اللوردات)[5] أعلى مجلس قضائي وهو بمثابة المحكمة العليا في البلاد، يرأسه كبير اللوردات (Lord Chancellor)، والسقف العددي لأعضائه مفتوح وجميعهم

(2) (ت 1259)، راهب ومؤرخ بنيديكيتي انجليزي، عَرفَ أولا من خلال كتاباتِه المُفصّلةِ والكبيرة وهي إحدى أهم مصادرِ معرفةِ الأحداثِ في أوروبا بين 1235و 1259 استمدها من رحلاته العديدة إلى أنحاء أوربا وقربه من البلاط الانكليزي، له "زهور التاريخ" و "تاريخ الانجليز".

"Matthew Paris", "Matthew Paris", Encyclopædia Britannica, Inc. Copyright©1994-2000

(3) "Innocent IV," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

(4) يراجع لمزيد من التفصيل:

Parliament, Copyright©1994-2000 Encyclopædia Britannica, Inc; Norman Wilding and Philip Laundy, An Encyclopedia of Parliament, London, 1961, P. 427.

الكتاب الأخير موجود على الموقع التالي في شبكة الانترنت:

http://www.questia.com

(5) لكلمة لورد في الانجليزية معان كثيرة، منها السيد والمولى (أمير، ملك) والسيد الإقطاعي، كما تطلق أيضا على الله تعالى والسيد المسيح. منير البعلبكي، المورد. قاموس انكليزي عربي، الطبعة 31، بيروت، 1997، ص540.

معينون من لدن الملك بناءً على اقتراح رئيس الوزراء، ويتم اختيارهم من كبار الساسة وأمراء البحر وقادة الجيش ورجال الصناعة وحكام المستعمرات وملاكي المقاطعات الصحف والقضاة، وهؤلاء يورثون المنصب، وللوردية الوراثية درجات هي على التوالي: دوق (Duke)[6]، مركيز (Marquis)، إيرل (Earl)، فيكونت (Viscount)، وبارون (Baron))[7]. ولوردية حسب المناصب روحية (دينية)، تمنح لأساقفة الكنيسة الانجليكانية ورئيس أساقفة كانتربري، أو غير روحية (دنيوية)، يتمتع به رؤساء المحاكم من الدرجة الأولى، ويطلق عليهم القضاة اللوردات، واللوردية الروحية وغير الروحية يتمتع بها صاحبها طالما هو في المنصب، واستحدث عام 1958 نوع ثالث من اللوردية تمنحه الملكة لمن يؤدي خدمة عظيمة للدولة، يتمتع بها صاحبها مدى الحياة فتنتهي بوفاته[8].

يرتبط مجلس العموم ارتباطا وثيقا بالأحزاب السياسية في البلاد لأنها محرك الانتخابات البرلمانية الأساس، لأن الحكومة تشكل من عناصر الحزب أو الائتلاف الحاصل على أكثرية النواب. ومن الأعراف النيابية البريطانية، أن يجلس مؤيدو الحكومة في البرلمان سويا بصورة نصف دائرة، بمواجهة معارضيها بالصورة نفسها. وتنحصر واجبات البرلمان في النظر في المظالم والاستماع لشكاوى المواطنين، وتشريع القوانين التي يراها صالحة للبلاد أو تفويض جهة أخرى للتشريع، ففي الغالب يقرر البرلمان الخطوط العامة والمبادئ الأساسية الواجب مراعاتها، ثم يخول الوزارات والدوائر الحكومية والإدارات العامة وضع تفاصيل القوانين وتنفيذها. وهكذا صار الهدف الأساس من النظام البرلماني أن يكون بوسع الشعب انتخاب الحكومة عن طريق ممثليه في البرلمان، وتغييرها بطرق سلمية متى ما سحب الشعب أو ممثليه ثقته منها حين تفشل أصوات المعارضة في تقويم مسيرتها[9].

يختلف وصف مؤسسة البرلمان من تجربة لأخرى ومن دولة لأخرى، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالأحزاب السياسية، لاسيما في بريطانيا ذات المجلسين والصراع بينهما لانتزاع السلطة. لقد نشأ البرلمان الانجليزي وتطور خلال العصر الوسيط ابتداء من الغزو النورمندي من مجلس الوايتان بعدها تبلور مجلس اللوردات وتمكن من انتزاع الاعتراف بشخصيته المستقلة من الملك جون بصدور الماجناكارتا سنة 1215، ثم نشب صراع بارد بين العرش واللوردات لانتزاع مزيد من السلطات، مستغلين تغير الأسر

(6) أصل الكلمة في الانجليزية: جمع اليد.
(7) أصل الكلمة في الانجليزية: القطب.
(8) يراجع للاطلاع على مكونات مجلس اللوردات: الملحق رقم (1).
(9) يراجع للاطلاع على مزيد من التفاصيل: ويليام روبسن، النظام الحكومي في بريطانيا العظمى، بلا معلومات، ص10-16.

الحاكمة لمختلف الأسباب، وحاجة الملوك إلى أموال اللوردات أو موافقتهم على الضرائب، لتغطية مصاريفهم أو حروبهم، فعاش البرلمان مخاضا عسيرا خلال حكم الملك ادوارد الأول (1272–1308) وما بعده، وتحول البرلمان من الشكل الثلاثي إلى نظام المجلسين بوضوح سنة 1332.

اشتد الصراع بين البرلمان والعرش خلال القرون الممتدة بين الإصلاح الديني في القرن الخامس عشر إلى أن شرع البرلمان في مرحلة الإصلاح البرلماني أوائل القرن التاسع عشر، ففي سنة 1534 حوّل الملك هنري الثامن بوصلة التاريخ الانجليزي نحو الانجليكانية فأفاد النبلاء من ذلك، لأنهم بدأوا يمثلون ثابتا في التاريخ الانجليزي، مقابل مؤسسة العرش التي مثلت المتغير، فكانت الرحلة تسير دائما لصالح البارونات[10]، هذه القرون تمثل مرحلة نضوج المؤسسات الدستورية البريطانية النهائي، التي نهضت بالتجربة البرلمانية، التي كان يمكن أن يتحوّل تطبيق الديمقراطية والتجربة البرلمانية من دونها، إلى حملة تدمير منظمة للبلاد وفناء محتم للعباد، فقد أثبتت تجربة كرومويل الفاشلة (1646–1660)، والثورة الانجليزية 1688 وتداعياتها، رسوخ سلطة النبلاء، كما شهدت المرحلة تشكّل مؤسسة الوزارة، حين ترك جورج الأول الأمور منذ سنة 1721، لوزير الخزانة والبول لإدارة البلاد، بوصفه أول رئيس حكومة، وتبلور نظام الحزبين منذ 1679، هما الويگ (Whig) والتوري (Tories)[11].

وبعد أن نضجت هذه المؤسسات وتبلورت صورة الدولة، بقدوم القرن التاسع عشر بدأ موسم جني الثمار عن طريقين، الأول، الإصلاح البرلماني لانتزاع الصلاحيات من مجلس اللوردات لصالح مجلس العموم المنتخب وتغيير خريطة الانتخابات بإلغاء واستحداث الدوائر الانتخابية على وفق عدد السكان

(10) نؤكد هنا أن السياسة نتيجة طبيعية للاجتماع والاقتصاد، لا العكس، وأن السلطة الاجتماعية (دينية أو اقتصادية أو قبلية أو غير ذلك) تمثل ثابتا تاريخيا قد تتغير صوره أو عناوينه، وتظل هذه السلطة حاكما أساسا في صياغة مصير الأوطان.

(11) الويگ: كلمة أصلها اسكتلندي كانت تطلق على لصوص الخيل الاسكتلنديين، ثم أطلقت على قتلة رجل دين مسيحي اسكتلندي ثم على من يشهر السلاح ضد الحكومة، بعد ذلك أطلق على مؤيدي تنحية جيمس عن العرش وعلى دعاة الإصلاح فيما بعد، ومن ثم تغير الاسم إلى حزب الأحرار بعد إصلاح 1832م. أما التوري فهي كلمة أصلها أيرلندي، كانت تطلق على سرّاق الماشية الايرلنديين، ثم أطلقت على كل شخص يساند الكاثوليك أو يعلن ولاءه لهم في انجلترا، وانتقلت إلى رافضي تنحية جيمس عن العرش بحكم ميله للكاثوليكية، ثم أطلق عليهم اسم المحافظين.

Mark A. Kishlansky, "United Kingdom 1704-1714", Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition;

علي حسين علي البديري، التطورات السياسية في ايرلندا الجنوبية 1921-1949، أطروحة دكتوراه، كلية التربية - الجامعة المستنصرية، 1999، ص21-22.

الحقيقي وشمول أعداد أخرى من السكان بحق التصويت، حين تضافرت أسباب وظروف جعلت هذه الإصلاحات حتمية، فتمكنت حين جاء العقد الخامس من القرن العشرين من تحقيق نتائج رائعة، فاكتملت صورة النظام السياسي البريطاني المعاصر.

والطريق الثاني، تمكن البرلمان من البدء بحملة إصلاح أوضاع الناخبين من العمال والفقراء والرقيق وطلبة المدارس والمختلفين دينيا، عن طريق تشريعات برلمانية تخص الإصلاح الاجتماعي فأصدر البرلمان قوانين: تحرير الكاثوليك، ومكافحة الرق، وحقوق العمال وساعات العمل، وقوانين التربية واستراتيجيات التعليم، وأخيرا القوانين الخاصة بالضمان الاجتماعي ومكافحة البطالة والفقر[12].

أسباب نجاح التجربة البرلمانية في بريطانيا وظروفها:

إذا ما عدّت بريطانيا اليوم في مقدمة النظم الديمقراطية في العالم، فإن ذلك يعود بالأساس إلى مجموعة من العوامل؛ في مقدمتها، ثبات التجربة النيابية وتقدمها المضطرد عبر عقود طويلة من الحوار والتفاوض والتنازلات المتقابلة للوصول إلى الأفضل، ما أدى إلى أن تتمتع البلاد بمواسم متلاحقة من الهدوء والأمن، إلى جانب الثروات الكبيرة لبريطانيا وفرص التوسع التي حصلت عليها في العالم، وكل هذا نتج عنه تطور سياسي.

فلقد توفرت في بريطانيا ظروف اجتماعية واقتصادية مثلت مقدمة لظهور النظام البرلماني وتطوره، فالحياة البرلمانية الفاعلة نتيجة طبيعية لظهور البرجوازية والرأسمالية وتراجع الإقطاع، فالرأسمالية هيأت الأجواء للبورجوازية حين وفرت الحرية الاقتصادية شرطا أساسا لوجودها، والحرية الاقتصادية تجر بالضرورة الحرية السياسية فينتعش الفكر الليبرالي مبتغى البورجوازية، والبرلمان هو أفضل تعبير عن الليبرالية، التي خلقت طوال مرحلة تكونها وتبلورها مفكرين وسياسيين قادوا ركبها. وكانت بريطانيا (لأسباب جغرافية أولا) سباقة في ظهور الثورة الصناعية منذ أوائل القرن السابع عشر، ما انعكس اجتماعيا بتفتت النظام الإقطاعي وقيمه وطبقاته، وإضعاف التحالف بين رجال الكنيسة والأرستقراطية (النبلاء)، وظهور النظام الرأسمالي بقيمه وطبقاته، فتحولت أعداد من الأرستقراطيين مالكي الأرض إلى بورجوازيين، إلا أن أكثر من هؤلاء بكثير انتقلوا أيضا من الطبقة الوسطى إلى الطبقة البورجوازية، بعد أن تحولت الورش الصغيرة إلى مصانع كبيرة على أكتاف ملايين الباحثين عن العمل الرخيص من عبيد

(12) يراجع لمزيد من التفاصيل: طالب محيبس حسن الوائلي (الدكتور)، الإصلاحات الاجتماعية في بريطانيا 1802-1946، بحث مقبول للنشر، مجلة لارك، كلية الآداب _ جامعة واسط، العدد السادس، 2011؛ إحسان علي حسين الشمري، إلغاء الرق في بريطانيا، "مجلة لارك"، كلية الآداب، جامعة واسط، العدد الثالث، 2010.

الأرض الذين تحولوا بدورهم إلى عمال، فنمت في بريطانيا منذ أواخر القرن الثامن عشر، الفردية التي أسهمت في توسيع توظيف إبداعات الأفراد والجماعة في العمل الوطني، وتقليص دور الحكومة تدريجيا، ورافق الفردية روح المواطنة البريطانية واستعداد الفرد لخدمة بلده قبل أن يفكر بالمردود المادي الذي ضمنته له القوانين[13].

كانت البورجوازية الناشئة تريد الانطلاق وتوسيع مصالحها، ومن ثم الهيمنة على القرار السياسي بالهيمنة على البرلمان والتشريعات، فيما ظلت الأوليغاركية (الأقلية) التقليدية تحاول المحافظة على زمام الحكم بيدها، وبين هؤلاء وأولئك ضاعت حقوق الطبقات الفقيرة[14]. ولما تمكنت البورجوازية من إزاحة خصومها، وكانت حجتها توسيع التمثيل النيابي؛ وجدت إن استمرار التقدم والحفاظ على المصالح يستدعي تقديم بعض التنازلات، في ظل زيادة الدخل القومي، وتحسن مستوى معيشة الفرد، فصار البرلمان مبتغى جميع الطبقات وكابحا للمطالب المتطرفة والأفكار الراديكالية ونبذ الثورة، فالليبرالية فتحت الساحة أمام الجميع ليعبروا عن آرائهم، فتأسست النقابات والجمعيات المطالبة بالإصلاح، وعم السلام الاجتماعي حين اقتنع الجميع أن الغد سيكون أفضل من اليوم في ظل النظام السياسي البريطاني الراهن. فغدا القول أن حكام بريطانيا وملوكها يحكمون الشعب غير دقيق، قياسا بالقول أن الشعب البريطاني هو الحريص على المحافظة على المؤسسة الحاكمة. ومصداق ذلك تصويت البريطانيين مؤخرا على إبقاء النظام الملكي وعدم إلغائه.

ربما يتبادر إلى الأذهان سؤال عن الأسباب التي أدت إلى نجاح التجربة البريطانية قبل غيرها، بل وربما أكثر من غيرها، فعلى الرغم من أن الشروط الاجتماعية والاقتصادية التي توفرت في بريطانيا توفرت في دول أخرى مثل فرنسا منذ أواخر القرن الثامن عشر، وألمانيا منذ سنوات الوحدة على يد بسمارك، وغيرها، مع هذا تأخرت تجاربها البرلمانية عقودا تالية، وربما شهدت إحباطا وانهيارا، ولم تصمد أمام دعاة الديكتاتورية. فالتجربة البرلمانية في فرنسا لم تظهر إلا في أعقاب هزيمة جيوش الثورة الفرنسية وفي ظل شروط مؤتمر فينا القاسية وضعف النظام السياسي وتصاعد قوة البورجوازية، كما لم ينتعش النظام البرلماني في ألمانيا إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على الرغم من وجود تجربة جمهورية فايمار[15].

(13) طالب محيبس حسن الوائلي (الدكتور)، تطور الفكر الديمقراطي أوربا خلال العصور الحديثة، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإنسانية، العدد ٢، المجلد السابع، ٢٠٠٤.

(14) كمال مظهر أحمد (الدكتور)، رأي للمناقشة الإطار الزمني لتاريخ العراق الحديث والمعاصر، "مجلة الحكمة"، بغداد، بيت الحكمة، السنة الأولى، العدد الخامس، 1998، ص19-22.

(15) هذه الأفكار مستمدة من: منذر الشاوي (الدكتور)، محاضرة فكرية ألقاها في المجمع العلمي العراقي، آب 1995.

وللإجابة على هذا التساؤل لا بد من التأكيد أن توفر شروط النجاح المذكورة أعلاه، ليست كل شيء، بل ربما من المفيد أن نتلمس طبيعة التركيبة الاجتماعية للإنجليز، فالعديد من المؤرخين عددوا أسبابا كثيرة لذلك منها جغرافية وتاريخية، وأخرى تتعلق بمزاج الانجليز، فالجغرافية البريطانية على العموم أثرت في مزاج الإنسان، إذ جعل الطقس البارد الغائم طوال السنة في مدن مكتظة بالسكان، الإنجليز يطورون قدراتهم الذهنية لمواجهة الطبيعة بصورة أفضل من سكان المناطق الدافئة، وصار المواطن البريطاني يقدس المنزل الذي اضطر لأن يأوي إليه أوقاتا طويلة، وصار شديد التمسك بالوطن والقانون لأن الحياة في المدن تستحيل من دون تنظيم، ويميل إلى التعاون والتآزر مع الآخرين، كما يمتاز ببرودة الأعصاب، فيعالج الأزمات والكوارث بأعصاب باردة ويخفف من آثارها بعيدا عن القلق والفوضى. وكلما اشتدت المشكلات وتعقدت زاد هدوءه، على العكس من نظرائهم سكان المناطق الدافئة والسهلية الذين غالبا ما تجود عليهم الطبيعة بالخصب والرفاهية مقابل جهد بسيط، فينشئون قليلي النشاط، كثيري التأمل، وبسبب كسلهم يدّعون ما ليس لهم، حتى تلك التي تمنحهم إياها الطبيعة.

كما أثر وقوع البلاد في جزر معزولة عن القارة الأوربية في طباع الانجليز، حين صاروا يفكرون باستقلالية وعقلية خاصة ويبتكروا نظاما سياسيا مختلفا عن الأنظمة الشائعة في أوربا، إذ منعت هذه العزلة الجغرافية وتغلغل روح الفردية الانجليزي من تقليد أي نظام أو نظرية مستوردة، فضلا عن أن اعتماد بريطانيا على البحر والأسطول في الاتصال بالعالم الخارجي، دفعها إلى التفوق البحري، واعتياد المخاطرة ومجابهة الشدائد بصبر وحب استكشاف، مع ذلك فالبريطاني يميل للحلول السهلة المؤقتة، التي لا تستأصل المشكلات من جذورها، بل تقدم حلولا جزئية، فالأنظمة النيابية والقضائية والتعليمية البريطانية لم تعدل بأكملها طبقا لمقتضيات الزمن، بل تعدل جزئيا حسب الضرورة، وإن ظلت غير متناسقة، فلم تتردد مثلا رئيسة الوزراء المحافظة مارغريت تاتشر (Margaret Thatcher) (1925–؟) عن الأخذ بمبدأ اشتراكي في مجال دعم المؤسسات الصحية في البلاد سنة 1988، طالما أن ذلك يصب في مصلحة البلاد، وإثبات أن الرأسمالية تجدد نفسها، كما لم تتردد الأسرة المالكة الحالية عن تحويل لقبها الألماني ساكس–كوبرغ–غوتا (Saxe-Coburg-Gotha)، مع دخول بريطانيا الحرب العالمية الأولى وتنامي الشعور القومي ضد الألمان. فوقع الملك جورج الخامس مرسوما سنة 1917، باتخاذ اسم أحد القصور الانجليزية التي كانت تقيم فيها العائلة المالكة (ويندسور) (Windsor)، لتعبر عن فخرها بانتمائها القومي لبريطانيا.

والطريف أن هناك من يرى أن أغلبية الانجليز لم يعرف عنهم الذكاء الحاد، ويرى أن ذلك صبّ في مصلحتهم بالنهاية، إذ شهدت تنظيماتهم وأحزابهم احتراما للكفاءة والتزاما بالنظام وإخلاصا للزعامات، وهو يرى أيضا أن البلاد التي يسطع ذكاء شعوبها تقل فيها هذه الصفات، فكل شخص يدفعه ذكاؤه الفطري إلى أن يتصور نفسه ندا لأي شخص مهما ارتفع مركزه العلمي أو خبرته العملية, وأن يكون بديلا لأي قيادة وبوسعه معالجة أية مشكلة، فتنزل أصعب القضايا الوطنية وأخطرها إلى الشارع فتكون عرضة للنقاش في المقاهي والطرقات، وينعدم النظام وتشتد المنافسة على الزعامة، فتتعدد الأحزاب وتكون سببا في تعطل الحياة النيابية، فالديمقراطية والأنظمة البرلمانية تنجح عند الشعوب ذات الأمزجة الباردة، وتتعثر عند عاشقي الطرب وسكان البلاد الدافئة[16]، بل ينقل عن أحد الباحثين تساؤلا نصه: "لماذا تنجح الأنظمة البرلمانية دائما في شعب بليد ويصيبها الفشل في شعب ذكي متوقد الذكاء؟"[17].

وبرأينا المتواضع إن هذه الفرضيات لا ينبغي أخذها على محمل الجد، وأن نجاح تجربة بريطانيا البرلمانية، تعود إلى قضية البلادة ومستوى الذكاء غير الثابت علميا، وحتى لو صدقنا ما أوردته دراسة حديثة أجرتها جامعة ألستر (أيرلندا الشمالية) ونشرتها صحيفة التايمز البريطانية، أن الإنجليز يأتون في المرتبة الثامنة بين الشعوب الأوربية في الذكاء، فهي لم تذكر الدراسة التي أعدها البروفسور ريتشارد لين (Richard Lane)، أن الانجليز قليلي ذكاء، على الرغم من أنها تقول أن الألمان والهولنديين والبولنديين والسويديين والإيطاليين كلهم يسبقون الانجليز، لكنها تقول أن الأسبان بالمرتبة العاشرة والفرنسيين بالمرتبة 14، متأخرون عنهم وأن شعوب بلغاريا ورومانيا وتركيا وصربيا جاءوا في المراتب الأخيرة[18]، فلو صحت تلك الفرضية فكان منتظرا أن نرى الصرب أو الترك متقدمين برلمانيا، وأن التجربة في أسبانيا أو فرنسا نجحت قبل الانجليز، لذا فالصحيح كما يبدو أن نضج الطبقات الاجتماعية المستفيدة من النظام البرلماني وشيوع الثقافة الديمقراطية والإيمان بضرورة تطبيقها هي الحاكم الأساس، وتليها طبائع الشعوب ومزاجها.

(16) يراجع للاطلاع على قراءة للمجتمع البريطاني: حافظ عفيفي باشا، الانجليز في بلادهم، القاهرة، 1935، ص26-34.

(17) نقلا عن: المصدر نفسه، ص31. والقول الأصلي للباحث والتر باجهوت (Walter Bagehott).

(18) http://www.alriyadh.com/2009/06/23/article439632.print.

على الرغم من الاعتقاد بعدم وجود شعب متفوق بذاته أو مورثاته، إلا أن المحفزات الاجتماعية والأنظمة التعليمية والعادات الغذائية من شأنها رفع المتوسط العام لدرجة ذكاء أي مجموعة بشرية، مقابل أخرى لا تملك هذه المحفزات.

من هنا فعند مراجعة الملحق رقم (4) الخاص بالوزارات التي تشكلت خلال التاريخ البريطاني، يتبين أن عدد الوزارات المشكلة خلال المدة (1721–1945) أي خلال 224 سنة كان 64 وزارة بمعدل ثلاث سنوات ونصف لكل وزارة، فلو قورنت ببلدان أخرى مثل فرنسا، التي تولى الحكم فيها خلال سنة واحدة (كانون الثاني 1933– كانون الثاني 1934) ثمان وزارات، ومعدل حياة الوزارة فيها خلال النصف الأول من القرن العشرين سبعة أشهر فقط. ما يعني أن البريطانيين يعولون دائما على سياسييهم في إدارة البلاد، بصرف النظر عما إذا كان هؤلاء السياسيين من أي أصل عرقي أو أرومة، نساء أو رجال، محافظين أو أحرارا أو عمال، بينما ينشغلون هم بمصالحهم، بل لم يشهد التاريخ الإنساني نجاحا للنساء في ممارسة السياسة، كما هو حال الانجليز.

والبريطانيون يحترمون الرأي الآخر ويجلون الاختلاف ولا يعدونه جريمة، لذا نجحوا في تطبيق ديمقراطيتهم التي صاغوها على مدى قرون، بل أن احترام ألأقلية مسألة طبيعية هناك، فكما تسمى السلطة التنفيذية (حكومة صاحبة الجلالة)، كذلك للمعارضة لقب رسمي فتسمى (معارضة صاحبة الجلالة) (His Majesty's Opposition)، ولزعيم المعارضة ديوان خاص في مجلس العموم، ويدعى إلى الاحتفالات الرسمية. كما أن الجميع يحترم التقاليد ويقدس الأعراف السياسية، فلا يوجد نص مكتوب في الدستور البريطاني يمنع الملك من استخدام الفيتو برفض التوقيع على القوانين المقدمة له من البرلمان، مع هذا لم يستعمل هذا الحق خلال القرون الأخيرة، فصار جزءا من التقليد الدستوري.

لم يعرف القارئ العربي الكثير عن هذه التجربة الكبيرة على الرغم من احتكاك بريطانيا بالعالم العربي منذ أمد بعيد، لأسباب ربما بعضها سياسية، فقد هيمنت على السلطة أنظمة شمولية، يسارية أو يمينية، دينية أو علمانية، قومية أو إقليمية، ناصبت هذه التجربة العداء، أو أسباب علمية كون هذه الموضوعات تحتاج إلى السفر لجلب المصادر من وثائق وكتب وصحف وغيرها، ما يعني تكاليف مالية لا قبل للطالب بها، بعد أن انشغلت المؤسسات العلمية العربية بكل شيء إلا بالمستوى العلمي ونوع البحوث، لكن الاهتمام بهذا الموضوع في العراق أخذ يزداد بعد الاحتلال وتأسيس النظام الجديد وظهور حاجة حقيقية عند الفئة المثقفة للتعرف على أبعاد التجارب الديمقراطية والبرلمانية، وذلك بفضل إقدام بعض الطلبة على الخوض بدراسة التاريخ البريطاني دون تهيب وخشية، وربما يكفي أن نشير إلى أن ثلاثة أطاريح جامعية عن تاريخ البرلمان البريطاني قدمت خلال عامين دراسيين إلى جامعتي بغداد والمستنصرية[19]، فضلا عن عشرات غيرها في موضوعات أخرى، لاسيما بعد أن تيسرت وسائل

([19]) وأبرز هذه النتاجات: عدي محسن غافل الهاشمي، الإصلاح البرلماني في بريطانيا في العصر الفيكتوري 1837-1901، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية - كلية التربية، ٢٠٠٦؛ ربيع حيدر طاهر الموسوي، تطور البرلمان 514

الحصول على المعلومات. وهي تقدم معلومات رصينة ومختصرة في الوقت نفسه، يمكن الإفادة منها في تفسير العديد من القضايا السياسية التي تظهر على الساحة.

لقد وفرت شبكة الانترنت كمية هائلة من المعلومات عن تاريخ بريطانيا، تمثل معينا في الحصول على نسخ من الكتب ونصوص مقالات حفلت بها الموسوعات والمجلات العالمية، إلى جانب بعض المكتبات الالكترونية العربية، التي لا تقارن بالطبع مع مثيلتها الانجليزية، فآلاف الكتب تضمنها الموقع: http://www.archive.org، والموقع: http://dli.iiit.ac.in، والموقع: http://www.questia.com، والموقع: http://books.google.ae/books?id، وغيرها، كما تضمنت مواقع أخرى بعض الموسوعات والمجلات وهي تحتوي معلومات وافية عن الموضوع وعن تاريخ البرلمان البريطاني بالذات، منها دائرة المعارف البريطانية، والويكبيديا، وغيرها.

ليس هدفنا من هذه الدراسة الدعوة لتقليد هذا النموذج، لأن نجاحه في بريطانيا لا يبرر تطبيقه بصورة مستنسخة، لأنه يمكن أن يصبح كارثة على البلد إذا ما فقد الشروط الموضوعية لتطبيقه، وأهمها توفر مؤسسات دولة حقيقية، وإيمان بالديمقراطية وحاجاتها نابع من بنية اجتماعية واقتصادية تمثل حاضنة آمنة للنظام البرلماني، فالروح الإقطاعية المتشربة بقيم القرون الوسطى التي تمثل الصفة العامة لمجتمعاتنا ليست بيئة ملائمة للبرلمان، لكن التعرف على ملامح هذه التجربة، ربما يسهم في توعية الشعوب بفوائد الديمقراطية والنظام البرلماني، ويساعدها في رسم تجربتها الخاصة بعيدا عن الاستنساخ والتقليد الأعمى.

البريطاني1911-1949، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب– جامعة بغداد، 2007؛ نعيم عبد جودة، تطور المؤسسة البرلمانية في إنكلترا حتى ثورة عام 1399م، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد، 2008.

الملحق1

مخطط يوضح تشكيل البرلمان البريطاني[20]

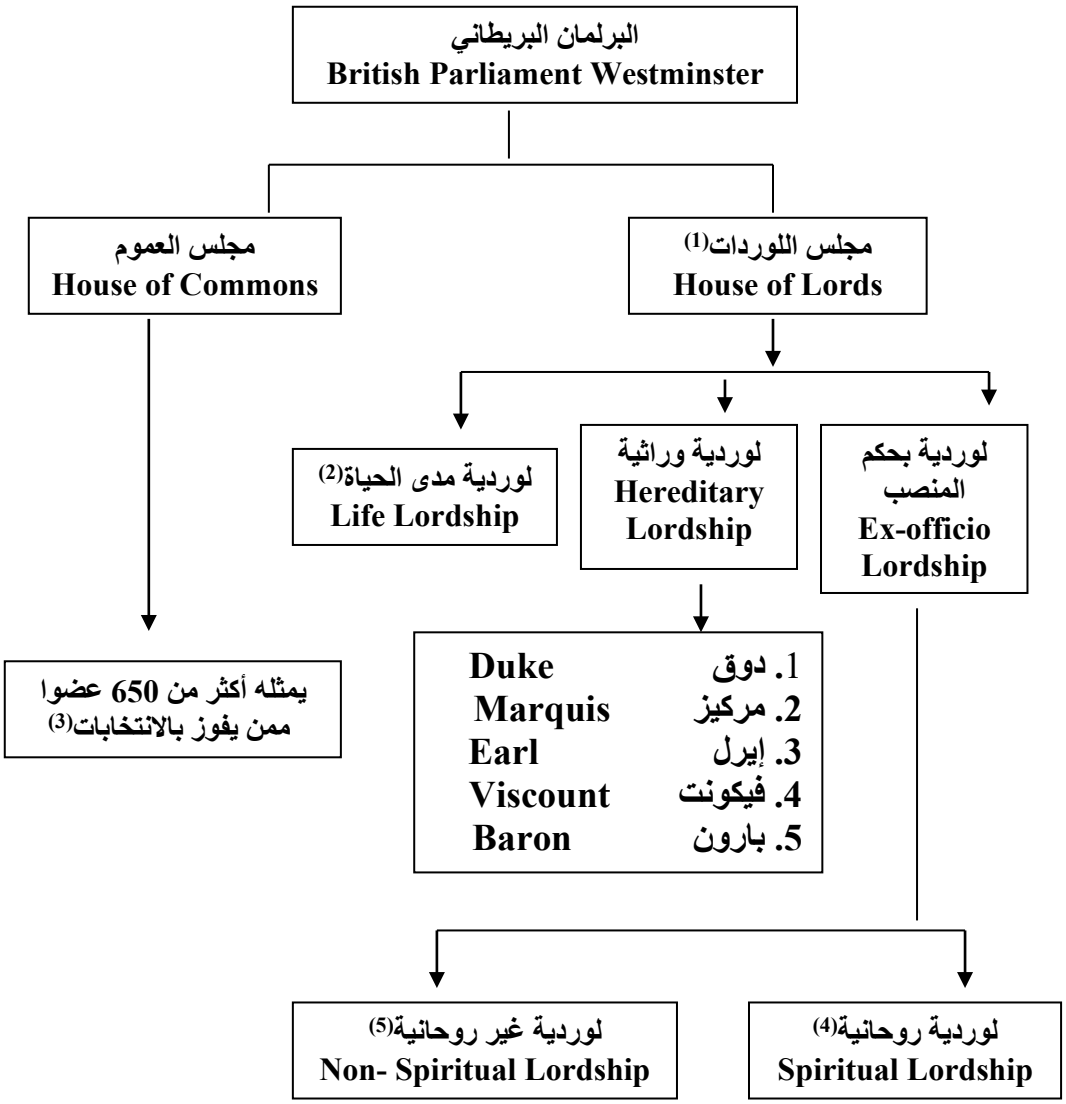

(20) صادق حسن السوداني، محاضرات في تاريخ بريطانيا خلال العصر الفيكتوري.

ملاحظات:

(1) يـرأس المجلـس كبيـر اللـوردات Lord Chancellor، وجميـع أعضـائه معينـين، والسقف العددي للأعضاء مفتوح، فخلال العام 1983 كان عدد أعضاء المجلس 1300 عضوا بينهم 600 وراثي. ولا يتقاضى اللوردات رواتب لقاء عضويتهم، ويصبح نصاب المجلس قانونيا إذا ما حضر ثلاثة أعضاء فما فوق. والمجلس أعلى مجلس في البلاد وهو بمثابة المحكمة العليا للمملكة المتحدة.

(2) استحدث المنصب عام 1958، وتمنحه الملكة لمن يؤدي خدمة عظيمة للدولة، وينتهي بوفاته.

(3) بلغ عدد أعضائه 650 عضوا قبل عام 1997، موزعين بواقع 523 لإنجلترا، و72 لاسكتلندا، و38 لويلز، و17 لأيرلندا الشمالية. وعادة ما يخصص 12 مقعدا لممثلي الجامعات العلمية.

(4) يمنح لأساقفة الكنيسة الانجليكانية، ولرئيس أساقفة كانتربري. ويتمتعون به طالما هم في المنصب.

(5) يتمتع به رؤساء المحاكم من الدرجة الأولى، ويطلق عليهم القضاة اللوردات.

الملحق رقم2

بعض القوانين الصادرة في بريطانيا لتحقيق الإصلاح[21]

1723 قانون فحص الملجأ

1782 قانون معونة الفقراء

1791 قانون البريطاني لإغاثة الرومانِ الكاثوليك

1807 قانون إلغاء تجارة الرقيق

1819 قانون محالج القطن

1829 قانون تحرير الكاثوليك

1832 قانون الإصلاح البرلماني

1833 قانون المصنع

1833 قانون إلغاء العبودية

1834 قانون تعديلِ قانونِ الفقراء

1836 قانون الزواج

1842 قانون المناجم

1851 قانون الألقاب الكنسية

1867 قانون الإصلاح البرلماني

1867 قانون تنظيم الورش

1867 قانون بلمسول: وضع مراقبة مندوبي مجلس التجارة لمصانع السفن

1869 مرسوم إلغاء الصفة الرسمية عن الكنيسة الانجليكانية في ايرلندا

1870 قانون فورستر للتعليم

1871 إلغاء قانون الألقاب الكنسية

1871 قانون نقابات العمال

1871 قانون الحكومة المحلية

1876 قانون التعليم: عمر ترك المدرسة حدد بعشر سَنَواتِ

1878 قانون الورش والمصانع

1880 قانون مندل لإلزامية التعليمِ

(21) الجدول من إعداد الباحث.

1884 قانون الإصلاح البرلماني

1891 مجّانية التعليم الأولّي.

1893 عمر ترك المدرسة حدد بإحدى عشرة سَنةِ

1899 عمر ترك المدرسة حدد بإثنتي عشرة سَنةِ

1902 قانون بلفور للتعليمِ (تحديد مسؤول حكومي محليّ للتعليمِ الأولّي).

1906 قانون تعويض العمال

1918 تحريرُ التعليمُ الأولّيُ بقانونِ، تثبيت عمر ترك المدرسة بأربع عشرة سنة.

1926 قانون المعونة الكاثوليكي

1934 قانون معالجة البطالةَ

1936 قانون التعليمِ الذي رفع عمر تَرك المدرسةِ إلى 15 سنة،

1944 قانون بتلر للتعليمِ

1946 قانون الإعانة الوطني

1946 قانون مؤسسة الصحة العامة

1948 قانون دولة الرفاهية الحديثة

الملحق رقم 3

ملوك انكلترا[22]

ت	اسم العاهل	سنوات حكمه
.1	أكبرت (ساكسون غربيين)	828-892
.2	اثيلو ولف	858 . 892
.3	ايثيلبالد	860 . 858
.4	ايثيلبرت	860 . 866
.5	ايثيلرد الأول	866 . 871
.6	الفريد الكبير	871 . 899
.7	ادوارد الكبير	899 . 924
.8	اثيلستان	924-940
.9	ادموند الأول	940 . 946
.10	إدريد	946 . 955
.11	إدواي	955 . 959
.12	إدغار والسال	959 . 975
.13	إدوارد الشهيد	975 . 978
.14	ايثيلرد الثاني	978.1016
.15	ادموند المتهكم	1016
.16	كنيوت (دانمارك)	1016.1035
.17	هارولد الأول	1035.1040
.18	هارثا كنيوت	1040.1042
.19	ادوارد المعترف	1042-1066
.20	هارولد الثاني	1066
.21	وليام الأول (الفاتح)	1066.1087
.22	وليام الثاني الأشقر	1087.1100
.23	هنري الأول بوكليرك	1100. 1135

(22) محمد غريب جودة، المصدر السابق، ص267-272.

.24	ستيفن (بلوا)	1154-1135
.25	هنري الثاني (بلانتاكينيت)	1189.1154
.26	ريتشارد الأول (قلب الأسد)	1199.1189
.27	جان دون أرد	1216.1199
.28	هنري الثالث	1272.1216
.29	ادوارد الأول	1307.1272
.30	ادوارد الثاني	1327.1307
.31	ادوارد الثالث	1377.1327
.32	ريتشارد الثاني	1399.1377
.33	هنري الرابع (لانكستر)	1413.1399
.34	هنري الخامس	1422.1413
.35	هنري السادس	1461.1422
.36	ادوارد الرابع (يورك)	1470.1461
.37	هنري السادس (لانكستر)	1471.1470
.38	ادوارد الرابع (يورك)	1483.1471
.39	ادوارد الخامس	1483
.40	ريتشارد الثالث	1485.1483
.41	هنري السابع (تيودور)	1509.1485
.42	هنري الثامن	1547.1509
.43	ادوارد السادس	1553.1547
.44	ماري الأولى	1558.1553
.45	إليزابيث الأولى	1603.1558
.46	جيمس الأول (ستيوارت)	1625.1603
.47	شارل الأول	1649.1625
.48	البرلمان	1653.1649
.49	أوليفر كروميل	1658.1653
.50	ريتشارد كروميل	1659.1658

.51	تشارلز الثاني (ستيوارت)	1685.1660
.52	جيمس الثاني	1688.1685
.53	ماري الثانية	1694–1689
.54	وليام الثالث	(1702–1689
.55	آن	1714.1702
	جورج الأول (هانوفر)	1727.1714
.56	جورج الثاني	1760.1727
.57	جورج الثالث	1820.1760
.58	جورج الرابع	1830–1820
.59	وليام الرابع	1837–1830
.60	فيكتوريا	1901–1837
.61	ادوارد السابع (ساكسا كوبرك)	1910–1901
.62	جورج الخامس (وندسور)	1936–1910
.63	ادوارد الثامن	1936
.64	جورج السادس	1952–1936
.65	إليزابيث الثانية	1952–

الملحق رقم 4

رؤساء الوزارات البريطانية للمدة 1830–1951[23]

رؤساء الوزارات	مدة الحكم	الحزب
روبرت والبول	1742–1721	الويك
إيرل ولمنجتون (سبنسر كومتون)	1743–1742	=
هنري بلهام	1754–1743	=
دوق نيو كاسل (توماس بلهام –هوليس) (الاولى)	1756–1754	=
وليام كافنديش (دوق ديفونشاير)	1757–1756	=
دوق نيو كاسل (توماس بلهام –هوليس) (الثانية)	1762–1757	=
جون ستيوارت (إيرل بيوت)	1763–1762	=
جورج جرينفيل	1765–1763	=
شارل واطسون ونتورث (الاولى)	1766–1765	=
وليام بت الكبير (إيرل تشاثام)	1767–1766	=
دوق كرافتون	1770–1767	=
اللورد نورث (فردريك نورث)	1782–1770	=
شارل واطسون ونتورث (الثانية)	1782	=
إيرل شلبورن	1783–1782	=
دوق بورتلاند (الاولى)	1783	=
وليام بت الأصغر (الاولى)	1801–1783	=
هنري أدينكتون	1804–1801	=
وليام بت الأصغر (الثانية)	1806–1804	=
وليام وندهام جرينفيل	1807–1806	=
دوق بورتلاند (الثانية)	1809–1807	=
سبنسر برسيفال	1812–1809	=

(23) محمد غريب جودة، المصدر السابق، ص272-275.

إيرل ليفربول (روبرت جنكنسون)	1827–1812	=
جورج كاننك	1827	=
فردريك جون روبنسون	1828–1827	=
دوق ولنكتون (آرثر ولزلي)	1830–1828	=
اللورد شارل گري	1834 – 1830	الويك (الأحرار منذ 1832)
اللورد ملبورن (الاولى)	1834	الأحرار
السير روبرت بيل (الاولى)	1835–1834	المحافظين
اللورد ملبورن (الثانية)	1841 –1835	الأحرار
السير روبرت بيل (الثانية)	1846 – 1841	المحافظين
اللورد جون راسل (الاولى)	1852 –1846	الأحرار
اللورد ديربي (الاولى)	1852 –1852	المحافظين
اللورد أبردين	1855 – 1852	المحافظين
اللورد بالمرستون (الاولى)	1858 –1855	الأحرار
اللورد دربي (الثانية)	1859 –1858	المحافظين
اللورد بالمرستون (الثانية)	1865 –1859	الأحرار
اللورد جون راسل (الثانية)	1866 –1865	الأحرار
اللورد دربي (الثالثة)	1868–1866	المحافظين
بنيامين دزرائيلي	1868	المحافظين
وليم غلادستون (الاولى)	1874 –1868	الأحرار
بنيامين دزرائيلي (الثانية)	1880–1874	المحافظين
وليم غلادستون (الثانية)	1885–1880	الأحرار
اللورد سالسبري (الاولى)	1886 –1885	المحافظين
وليم غلادستون (الثالثة)	1886	الأحرار
اللورد سالسبري (الثانية)	1892 –1886	المحافظين
وليم غلادستون (الرابعة)	1894 –1892	الأحرار
اللورد روزبري	1895 –1894	الأحرار
اللورد سالسبري (الثالثة)	1902 –1895	المحافظين

آرثر بلفور	1902 – 1905	المحافظين
هنري كامبل – بنرمان	1905– 1908	الأحرار
هربرت أسكويث (الاولى)	1908– 1916	الأحرار
هربرت أسكويث (الثانية)	1915– 1916	حكومة قومية
لويد جورج (الاولى)	1916 –1919	الأحرار (وزارة حرب)
لويد جورج (الثانية)	1919 –1922	ائتلافية (أحرار + محافظين)
بونارلو	1922– 1923	المحافظين
بلدوين	1923– 1924	المحافظين
ماكدونالد (الاولى)	1924	العمال
بلدوين (الثانية)	1924 – 1929	المحافظين
ماكدونالد (الثانية)	1929 – 1931	العمال
ماكدونالد (الثالثة)	1931 – 1931	العمال
ماكدونالد (الرابعة)	1931 – 1935	حكومة قومية
بلدوين (الثالثة)	1935 – 1937	المحافظين
تشامبرلن	1937 – 1940	المحافظين
ونستون تشرتشل	1940 – 1945	قومية
كليمنت آتلي	1945 – 1951	العمال